

دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في ليبيا 2024 \ 2012

أ. أحمد مولود على الورغمي *

تاريخ النشر: 2026/06/30

تاريخ القبول: 2026/05/02

تاريخ التقديم: 2026/04/24

المستخلص:

هدفت الدراسة إلى تحليل دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠٢٤، وذلك باستخدام المنهج الوصفي التحليلي لبيانات القاعدة النقدية ومؤشرات النمو خلصت النتائج إلى أن أدوات السياسة النقدية، سواء الكمية مثل عمليات السوق المفتوح ونسبة الاحتياطي القانوني، أو النوعية مثل توجيه القروض، كان لها تأثير مباشر في ضبط السيولة والائتمان وبالتالي في دعم النمو الاقتصادي، وأوضحت الدراسة أن السياسة النقدية تسعى لتحقيق الاستقرار النقدي، مكافحة التضخم، وضمان التوازن الداخلي والخارجي، وهو ما ينعكس على الناتج المحلي الإجمالي، كما أبرزت أن النمو الاقتصادي في ليبيا تأثر بالسياسات النقدية رغم التحديات الهيكلية والسياسية، مؤكدة ضرورة تطوير أدوات البنك المركزي وتعزيز استقلاليتها لضمان فاعلية أكبر في تحقيق نمو اقتصادي.

Abstract

This study aimed to analyze the role of monetary policy in achieving economic growth in Libya during the period 2012–2024, using a descriptive–analytical approach to monetary base data and growth indicators. The results concluded that monetary policy tools, both quantitative (such as open market operations and the reserve requirement ratio) and qualitative (such as lending), had a direct impact on controlling liquidity and credit, and consequently on supporting economic growth. The study clarified that monetary policy seeks to achieve monetary stability, combat inflation, and ensure internal and external balance, which is reflected in GDP. It also highlighted that economic growth in Libya was influenced by monetary policies despite structural and political challenges, emphasizing the need to develop the central bank's tools and enhance its independence to ensure greater effectiveness in achieving economic growth.

Keywords: Monetary policy – Economic growth – Inflation – Economic stability.

* باحث دكتوراه في الأكاديمية الليبية مدرسة الدراسات الاستراتيجية قسم العلاقات الاقتصادية الدولية:

AHMEDD1992m@gmail.COM

المقدمة:

تعد السياسات الاقتصادية إحدى الوسائل المهمة في اتخاذ عدد من المعطيات النقدية، بهدف تحقيق أغراض اقتصادية مختلفة أن السياسة النقدية تحتل مكان الصدارة في هيكل السياسات الاقتصادية تعتبر الأداة الرئيسية التي تمكن الدولة من إدارة النشاط الاقتصادي تلعب السياسة النقدية دورا مهما في استقرار الأسعار مع السياسات الاقتصادية الأخرى حيث أن يفترض أن يقوم المصرف المركزي والخزانة العامة بتلبية حاجات القطاعات المختلفة عن طريق الإقراض وخصوصا في أوقات الرواج الاقتصادي الذي تحتاج فيه القطاعات الاقتصادية إلى مزيد من الائتمان ومن ثم تؤثر في استقرار سعر صرف العملة .

مشكلة الدراسة:

سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية معرفة العلاقة بين السياسة النقدية والنمو الاقتصادي في ليبيا تتمثل مشكلة الدراسة في محاولة تحديد العلاقة بين السياسة النقدية والنمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (٢٠١٢-٢٠٢٤)، وذلك من خلال تحليل دور أدوات السياسة النقدية في التأثير على معدلات النمو الاقتصادي.

الفرضيات:

١- تلعب السياسة النقدية دورا إيجابيا في زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار النقدي في معظم الدول.

٢- أدت للسياسة النقدية في ليبيا خلال الفترة (٢٠١٢-٢٠٢٤) الي تحقيق دور إيجابي في تعزيز معدلات النمو الاقتصادي رغم التحديات الاقتصادية التي واجهتها الدولة.

أهمية الدراسة:

تكمّن أهمية هذه الدراسة في إبراز الدور الفعّال للسياسة النقدية في تنظيم الكتلة النقدية ومعالجة الاختلالات الاقتصادية، إضافةً إلى توضيح أثرها المباشر وغير المباشر على النمو الاقتصادي في ليبيا، كما تسهم في تقديم رؤية علمية تساعد صانعي القرار على تطوير أدوات السياسة النقدية بما يتناسب مع متطلبات الاقتصاد الوطني.

أهداف الدراسة:

١ التعرف على أهمية السياسة النقدية في معالجة الاختلالات الهيكلية للاقتصاد.

٢ دراسة العلاقة بين السياسة النقدية والنمو الاقتصادي.

٣ تحليل أثر السياسات النقدية المطبقة في ليبيا خلال الفترة (٢٠١٢-٢٠٢٤) على معدلات النمو الاقتصادي.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال جمع البيانات المتعلقة بالقاعدة النقدية ومؤشرات النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة المدروسة، وتحليلها بهدف استنتاج العلاقة بين السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، مع الاستعانة بالمراجع النظرية والتقارير الرسمية ذات الصلة.

الدراسات السابقة:

١ دراسة (صوان أسماء (٢٠١٩): هدفت هذه الدراسة إلي قياس وتحليل مدي تأثير السياسة النقدية والمالية علي النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٨) واهم ما توصلت له الدراسة هو ضعف إجراءات السياسة النقدية والسياسة المالية علي النمو الاقتصادي في المدى القصير والطويل إضافة إلي عدم استقلالية السياسة النقدية عن الحكومة وتبني سياسة مالية غير رشيدة .

٢ دراسة وليد: (٢٠١٤م): تناولت هذه الدراسة أثر السياسة النقدية في النمو الاقتصادي وهي دراسة تطبيقية على دولة الجزائر باستخدام المنهج الكمي باستخدام الاساليب القياسية الحديثة والسلاسل الزمنية. وخلصت هذه الدراسة إلى النتائج الآتية.

- من خلال استخدام اختبار التكامل المشترك توجد علاقة توازنية طويلة الاجل بين مؤشرات السياسة النقدية والنتائج المحلي الاجمالي.

- هناك علاقة سببية بين (M1 و M2) والنتائج المحلي الاجمالي.

- تطور عرض النقود بشكل مطرد مما يشير إلي زيادة معدلات التضخم.

٣ دراسة شنيش: (٢٠٠٨م): تناولت هذه الدراسة أثر السياسة النقدية في النشاط الاقتصادي في ليبيا حيث ركزت علي بعض المفاهيم العامة للسياسة النقدية وأدواتها المختلفة وتحليل بعض المتغيرات الاقتصادية التي لها الأثر الكبير في النشاط الاقتصادي في ليبيا وخلصت هذه الدراسة إلي النتائج الآتية:

- كانت السياسة النقدية المطبقة في المدة من ١٩٨٤-١٩٩٣م سياسة توسعية أدت الي زيادة معدل التضخم.
- الاعتماد على الاقتراض المحلي جعل عدم تأثر النمو الاقتصادي بسعر الفائدة.
- عدم قدرة النظام المصرفي علي تفعيل نفسه بالتناغم مع التطور النظام المصرفي الدولي يرجع إلي عديد العوامل ومن أبرزها بعض العادات الاجتماعية والعقيدة الدينية في المجتمع الليبي جعل ثبات معدلات الفائدة لمدة طويلة بالرغم من محدودية أثر الفائدة أيضا في سعر الصرف.

أولا الإطار النظري للدراسة

أولا مفهوم السياسة النقدية:

اختلف مفهوم السياسة النقدية بين المدارس الاقتصادية، الكلاسيكية والكينزية، فمنهم من يعطي للنقد الدور الهام في عملية الاستقرار والوصول إلي التوازن الاقتصادي العام، ومنهم من يعطس الأولوية للمتغيرات الاقتصادية الرئيسية والإنفاق الحكومي العام مع تأثير بسيط للسياسة النقدية إلا أن هذه الاختلافات في تفسير السياسة النقدية لا يعني عدم وجود بعض القواسم المشتركة بين المدارس الاقتصادية فجميع المدارس الاقتصادية تتفق فيما بينها علي أن السياسة النقدية هي الإجراءات ذات العلاقة الوطيدة بالنقد والجهاز المصرفي وخاصة منه ما يتعلق بسياسة الائتمان وكذلك الجزء من السياسة المالية الحكومية التي تتعلق بمشكلة الدين العام وبصورة خاصة بالمركز النقدي للدولة^(١).

تعد السياسة النقدية أحد أهم أدوات السياسة الاقتصادية، إذ تستند إلى المعطيات النقدية وعلاقتها بالنشاط الاقتصادي، كما تهدف إلى تحقيق الاستقرار النقدي بما يوفر بيئة ملائمة للنمو. وتتمثل في الإجراءات التي يتخذها البنك المركزي للتحكم في عرض النقود، معدلات الفائدة، وشروط الائتمان، ويمكن أن تكون السياسة النقدية تقييدية عبر تقليص السيولة ورفع الفائدة للحد من التضخم، أو توسعية بزيادة عرض النقود وخفض الفائدة لدعم الاستثمار والنتائج المحلي^(٢).

تعرف السياسة النقدية في الأدبيات الاقتصادية بأنها مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة للتأثير المباشر والفعال في حجم وتركيب الموجودات السائلة لدى الجهاز المصرفي، سواء كانت

^١ بوزيدي، (٢٠٢١)، السياسة النقدية بين النظرية الكلاسيكية والنظرية الكينزية، مجلة البحوث الاقتصادية، جامعة غرداية، الجزائر، ص، ١٥-١٨.

^٢ عبادة، إبراهيم عبد الحليم. "السياسة النقدية في أي نظام اقتصادي: المفاهيم والأهداف" مجلة الواحات للبحوث والدراسات. الجزائر: جامعة غرداية، العدد ١٢، ٢٠١١، ص. ٧٤٣-٧٦٠.

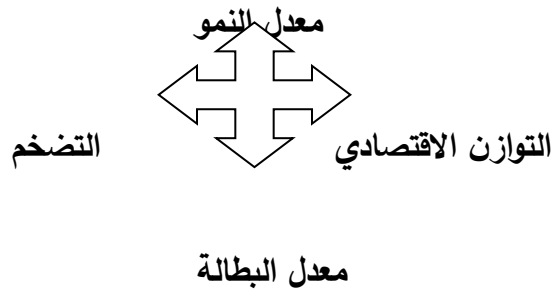
عملة متداولة أو ودائع مصرفية أو سندات حكومية، ويُنظر إلى هذه التدابير باعتبارها أدوات رئيسية تمكّن السلطات النقدية من ضبط العرض النقدي وتوجيهه بما ينسجم مع الأهداف الاقتصادية الكلية، مثل تحقيق الاستقرار النقدي ودعم النمو الاقتصادي والحد من التضخم^(٣).

ثانياً: أهداف السياسة النقدية:

تسعى السياسة النقدية دوماً إلى بلوغ الأهداف العامة أو النهائية التي تسعى لها السياسة الاقتصادية العامة، وذلك نظراً لاعتبار تلك الأولي تمثل أداة أو وسيلة من الوسائل الظرفية للسياسة الاقتصادية في أي اقتصاد كان، وبلوغ تلك الأهداف النهائية لن يتأتى إلا من خلال المرور بأهداف وسيطية تعتبر حلقة الوصل لتحقيق الأهداف النهائية، التي قد تختلف من دولة إلى أخرى لعدة اعتبارات. وتستهدف السياسة النقدية بالدرجة الأولى التأثير على كمية النقود المتداولة في الاقتصاد (تنظيم وتسيير العرض النقدي) ومعدلات الفائدة، قصد التأثير على مستوى الأداء الاقتصادي بشكل عام، وتسعى السياسة النقدية إلى ضمان التوازن الاقتصادي العام، بشطريه التوازن الاقتصادي الداخلي والتوازن الخارجي.

فالأول يتحقق نتيجة ضمان استقرار المستويات العامة للأسعار و تحقيق العمالة والتشغيل الكامل (مكافحة البطالة) وتحقيق النمو الاقتصادي.

أما الشرط الثاني فيتمثل في توازن ميزان المدفوعات من خلال ضمان استقرار قيمة العملة الوطنية بالمقارنة مع نظيراتها الأجنبية ومحاولة تحقيق التوازن في الميزان التجاري، المالي والرأسمالي، هذه الأهداف النهائية الأربعة تعرف بأهداف المربع السحري والتي عرفها الاقتصادي الانجليزي "نيكولا كالدور"^(٤).



أدوات السياسة النقدية:

^٣الزقوز، محمد، ٢٠١٥، الجزائر، السياسة النقدية وأثرها في الاستقرار الاقتصادي، دار النشر الجامعي، ص ٤٥.
^٤إدريس، محمد، ٢٠٢١، أبو ظبي، السياسة النقدية صندوق النقد العربي، ص ٢٢.

يتدخل المصرف المركزي من خلال السياسة النقدية التي يتبعها للتأثير على حجم النقود أي التحكم في المعروض النقدي في المجتمع وذلك بامتصاص النقود الزائدة أو ضخ الكمية اللازمة، ويكون ذلك بواسطة مختلف أدوات السياسة الكمية والنوعية

الأدوات (الكمية) للسياسة النقدية:

هي مجموعة من الأدوات التي تهدف بشكل مباشر إلى التأثير على مستوى الائتمان في اقتصاد ما بهدف التأثير على تكلفة القروض ومستوى السيولة المصرفية، من أجل إحداث تغيير في كمية النقود المتداولة الإجمالية، وأهم هذه الأدوات^(٥):

١- عمليات السوق المفتوح

تعني دخول المصرف المركزي كبائع أو مشتري للأوراق المالية الحكومية المحتفظ بها لدى المصارف ضمن محافظها الاستثمارية. يؤدي استخدام هذه الأداة إلى تغيير حجم النقد المتداول ويؤثر على قدرة المصارف التجارية على خلق الائتمان، ف شراء المصرف المركزي للأوراق المالية الحكومية يؤدي إلى زيادة النقد المتداول لدى المصارف وانتهاج المصرف المركزي لسياسة نقدية توسعية، أما في حالة بيعها فيؤدي ذلك إلى انخفاض النقد المتداول لدى المصارف وبالتالي تبنت سياسة نقدية انكماشية^(٦).

٢- نسبة الاحتياطي القانوني

يقوم المصرف المركزي بفرض نسبة معينة على المصارف التجارية تلتزم بالاحتفاظ بتلك النسبة من ودائع العملاء لديها في حساباتها لدى المصرف المركزي دون الحصول على أية فوائد لقاء هذه العملية، والقصد من فرض نسبة الاحتياطي الإلزامي (القانوني) هو توسيع أو الحد من قدرة المصارف التجارية على خلق النقود كما يلي:

- إذا أراد المصرف المركزي اتباع سياسة توسعية لإنعاش الاقتصاد في حال وجود ركود اقتصادي أو توقع حدوثه يقوم بتخفيض الاحتياطي الإلزامي مما يمنح المصارف قدرة أكبر على القيام بعمليات الإقراض مما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي على النقود الأمر الذي يؤدي إلى تدوير عجلة الاقتصاد.

- في حال أراد المصرف المركزي اتباع سياسة انكماشية لمواجهة التضخم يقوم المصرف المركزي برفع نسبة الاحتياطي الإلزامي مما يحد من قدرة المصارف على الإقراض وبالتالي

^٥توري، مونيعة، الجزائر، ٢٠٢٣، أدوات السياسة النقدية وفعاليتها في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية، جامعة باتنة الحاج لخضر، ص ١٥.
^٦إدريس، محمد، ٢٠٢١، أبوظبي، السياسة النقدية، صندوق النقد العربي، ص ٣٣.

إلي انخفاض الطلب الكلي على النقود بسبب انخفاض قدرة المصارف على خلق النقود والائتمان ويقلل من حجم النقد ويساعد على مكافحة التضخم.

٣- معدل إعادة الخصم

وهو عبارة عن سعر الفائدة الذي يتقاضاه المصرف المركزي مقابل إعادة خصمه الأوراق التجارية التي تقدمها المصارف التجارية لخصمها ويسمي أيضا سعر الصرف وتؤدي زيادة معدلات إعادة الخصم إلي خفض حجم النقود في المجتمع، لهذا تلجأ المصارف المركزية عندما تريد التأثير على تقليص عرض النقود فترفع معدل إعادة الخصم مما يؤدي إلي ارتفاع معدلات الفائدة في الأسواق المالية، ومنه عدم تشجيع الاقتراض من المصارف التجارية، وبالتالي انخفاض الائتمان (سياسة نقدية انكماشية)، ويتم خفض هذا المعدل عند الرغبة في زيادة حجم الائتمان (سياسة نقدية توسعية).

الأدوات (النوعية):

تستهدف الأدوات النوعية للسياسة النقدية توجيه الائتمان صوب بعض القطاعات الاقتصادية التي تمثل أهمية إستراتيجية والتأثير على حجم القروض الممنوحة إلي قطاعات خاصة في الاقتصاد وكلفة الحصول عليها وأمد استحقاقها، حيث يقوم المصرف المركزي باستخدام هذه الأدوات الكيفية النوعية إلي جانب الأدوات الكمية بهدف تحقيق الأهداف الاقتصادية، وصولاً إلي سياسة نقدية فعالة^(٧).

١- سياسة تأطير القروض

تهدف هذه السياسة إلي تحديد نمو المصدر الأساسي لخلق النقود بشكل قانوني وهو القروض الموزعة من طرف المصارف والمؤسسات المالية، وتسمي أيضا تخصيص الائتمان ويقوم المصرف المركزي بهذه السياسة بهدف منح الائتمان حسب القطاعات ذات الأولوية ففي أوقات التضخم مثلاً يقيد الائتمان للقطاعات التي هي السبب في ذلك والعكس على القطاعات الأخرى كما يمكن إن تتعلق بمعيار اجل القرض ففي حالات التضخم الجامح تكون سياسة تأطير القروض إجبارية فيقوم المصرف المركزي بتحديد الحد الأقصى للقروض الممنوحة أو تحديد معدل نمو القروض كما تصاحب هذه السياسة إجراءات تهدف إلي تخفيض الكتلة النقدية كالتقليل من النفقات العمومية وتشجيع الادخار وإصدار السندات.

٢- التوجيه الانتقائي للقروض

^٧ جعوتي، سمير، السياسة النقدية وأدواتها من منظور الفكر الاقتصادي الاسلامي، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد ١٠، العدد ٢، ٢٠٢٥، ص ١٢٩-١٤٨.

تعني هذه السياسة وضع حدود قصوى لما يمكن للمصرف التجاري أن يقدمه من قروض لكل قطاع من قطاعات الاقتصاد الوطني ولذا ينتهج المصرف المركزي سياسة انتقائية تجعل قراراته تتعلق فقط ببعض القطاعات التي يعتبرها أكثر عائد للاقتصاد الوطني فيقوم بتوجيه القروض إليها عادة ما تكون هذه القروض في شكل سقوف مخصصة لأهداف معينة والهدف من هذه الإجراءات هو التأثير على اتجاه القروض نحو المجالات المراد النهوض بها أو تحفيزها والتي تتماشى وأهداف السياسة الاقتصادية للدولة.

٣- أسلوب الأوامر والتعليمات الملزمة

وتتمثل في مجموعة من الأوامر والتعليمات المباشرة الصادرة عن السلطة النقدية للمصرف المركزي والموجهة للمصارف التجارية حيث يعتبر توجيهات إلزامية التنفيذ وقد تتعرض المساءلة القانونية في حال عدم تطبيقها والالتزام بمحتواها، ومن هذا المنطلق تظهر قوة وصلابة المصرف المركزي والسلطة النقدية ككل في علاقتها مع المصارف التجارية حيث أن هذه التوجيهات والأوامر قد تتم عن طريق أسلوب الإقناع المعنوي أو ما يسمى بالنفوذ الأدبي أو الأوامر والتعليمات المباشرة التي يقوم بإصدارها المصرف المركزي.

٤- التأثير الأدبي

يعتمد صانعو السياسة النقدية على ما يُعرف بسياسة الإقناع الأدبي، حيث يستفيد البنك المركزي من مكانته وهيئته في النظام المالي للتأثير على المصارف التجارية. ويتم ذلك عبر المقالات الصحفية، الخطب، أو التعليمات الرسمية التي تُوجّه للمصارف بشكل جماعي أو فردي، بهدف دفعها إلى اتباع مسلك معين في نشاطها الائتماني. كما قد يتضمن هذا التأثير تحديد نسب معينة بين رأس المال والاحتياطي أو فرض ضوابط لحماية الأصول المصرفية.

5- الإعلانات

يقوم البنك المركزي بنشر بيانات رسمية أو تقارير دورية تتضمن توقعاته حول الأوضاع الاقتصادية المستقبلية، مدعومة بأرقام ومعطيات دقيقة عن الاقتصاد الوطني. وتشمل هذه البيانات أبحاثاً ونشرات اقتصادية تحتوي على توجيهات عامة وأفكار خبراء في الشؤون المصرفية، لتكون بمثابة مؤشرات ترشد المصارف التجارية نحو السياسات الائتمانية المرغوبة^٨.

ثالثاً: النمو الاقتصادي.

يعرف النمو الاقتصادي بأنه الزيادة في كمية السلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد معين، وهذه السلع يتم إنتاجها باستخدام عناصر الإنتاج الرئيسية، وهي الأرض والعمل ورأس المال والتنظيم كما يعرف كذلك بأنه تغيير إيجابي في مستوى إنتاج السلع والخدمات بدولة ما في فترة معينة

^٨ إدريس، محمد، مرجع سابق، ص ٥٢.

من الزمن ، أي أنه زيادة الدخل لدولة معينة، ويضيف بعض الكتاب إلي هذا التعريف شرط استمرار هذه الزيادة لفترة طويلة من الزمن، وذلك للتمييز بين النمو والتوسع الاقتصادي الذي يتم لفترة قصيرة نسبياً، ويتم قياس النمو الاقتصادي باستخدام النسبة المئوية لنمو الناتج المحلي الإجمالي وتقرن النسبة في سنة معينة بسابقتها، ولكن هدف أي الاقتصاد في العالم هو الوصول إلي ما يسمى النمو الاقتصادي المستدام قائم علي استدامة الموارد والدخل بخلق صناعات تولد قيمة مضافة مستدامة مع المحافظة على البيئة وحقوق الأجيال القادمة^(٩) .

النمو المتوازن والنمو غير المتوازن:

النمو المتوازن: هو النمو الذي يتم تحديد الأولويات بشكل منتظم ومتساوي بين جميع القطاعات والمناطق في الاقتصاد ويركز على النوع المتوازن للاستثمار وتعبئة رأس المال لجعل النمو أكثر توازناً وتوزيعها وهكذا، فإن الأهداف الرئيسية للنوم المتوازن هو جعل النمو في جميع القطاعات بطريقة متوازنة وفي نفس الوقت.

النمو غير المتوازن: يقول البروفيسور **Hirschman** أن خلق اختلالات في النظام هو أفضل إستراتيجية للنمو، فنظراً لعدم توافر الموارد في البلدان الأقل نمواً، والقليل مما هو متاح يجب استخدام بكفاءة، وفقاً لذلك فالقطاعات الإستراتيجية في الاقتصاد يجب إن تحصل على أولوية أو أسبقية على غيرها فالنمو غير متوازن وفقاً للبروفيسور **Hirschman** يولد الخارجية موضحاً أنه يمكن القول أن نمو الصناعة **A** ويؤدي إلي تحفيز نمو صناعة **C** و **B** وبالمثل فنمو صناعة **B** و **C** سوف تؤدي إلي نمو لاحق في الصناعات **E** و **F** وهكذا فإن نمو الصناعات الإستراتيجية بصرف النظر عن توفير المنافع العائدة إلي نفسه يحفز على نمو مجموعة أخرى من الصناعات يعتبر هذا النمو أفضل وسيلة لتحقيق التنمية في البلدان النامية وهذا يعني أن عدم التوازن في الاقتصاد يجعل النمو بشكل أسرع وأسهل، وذلك لان الدول النامية لا تملك المال الكافي للاستثمار في جميع قطاعات الاقتصاد لذلك إذا استثمرت في ميزة القطاعات يمكنهم الحصول علي الاقتصاد مع نمو أفضل^(١٠) .

فالتركيز على تطوير وتنمية قطاعات معينة تنعكس خيراً على الاقتصاد ككل إذ لن يكون ممكناً التقدم بشكل متوازن في كل القطاعات لا مانع من تحقيق نمو متوازن إذا استحال تحقيق النمو المتوازن الذي ينادي به العديد من خبراء الاقتصاد.

^٩موضوع. " ما هو النمو الاقتصادي." موقع موضوع. تمالدخول في ٩ فبراير ٢٠٢٦. <<https://mawdoo3.com>>

^{١٠}الكعبي، مليحة جبار عبد،

(٢٠٢٢)، نظرية النمو غير المتوازن نلهير شمانو إمكانية تطبيقها لتحقيق التنمية الاقتصادية في العراق، مجلة الدراسات المستدامة، ٤، ٣١٥-٣٠٠.

يسمح النمو غير المتوازن بالتعلم والتقدم والتغيير في قطاعات محدودة تنعكس تقدماً تدريجياً في القطاعات الأخرى.

يقول الاقتصادي هيرشمان Hirschman إن مصدر التطور والتغيير هو تنفيذ الحلول الصحيحة في بعض القطاعات مما يدفع السلطات المختصة لاحقاً إلى اتخاذ قرارات إصلاحية في قطاعات أخرى. لا يمكن إصلاح كل المؤسسات العامة دفعة واحدة كما يطلب مصممو نظريات التخطيط الاقتصادي الذين يخشون الحلول الجزئية غير الكافية من الناحية العلمية لا بد من تأييد نظريات النمو المتوازن المتكامل، أما من الناحية التطبيقية فهذا غير ممكن في الدول النامية والناشئة.

رابعاً: علاقة السياسة النقدية بالنمو الاقتصادي.

السياسة النقدية تعتبر جزءاً مهماً من السياسة الاقتصادية الكلية حيث تؤدي السياسة النقدية دوراً مهماً وفعالاً في تنظيم عرض النقود والتحكم بالسيولة النقدية والائتمان، ومن خلال هذا الدور المهم تستطيع السلطات النقدية والمتمثلة بالبنك المركزي كأعلى سلطة نقدية إذ تحقق أهداف حيوية محددة وفق أولويات تقررهما المشكلة الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد، فأحياناً تستخدم السلطات النقدية أهداف وسيطة كعرض النقود وأسعار الفائدة للوصول إلى تحقيق هدف نهائي تصبوا إليه كاستقرار الأسعار والحد من التضخم والذي يعتبر من أبرز وأهم الأهداف التي تسعى إليها كافة اقتصاديات العالم بما للتضخم من آثار سلبية تنعكس على الاقتصاد والنمو الاقتصادي .

لقد اعتبر الكلاسيك أن التوازن الاقتصادي يتحقق دائماً بصورة تلقائية عند مستوي التشغيل الكامل ومن بينهم آدم سميث ودافيد ريكاردو وجون باتيست ساي كما اعتقدوا اعتقاداً تاماً بأن أثر التغييرات في كمية النقود يتصف بالحياد التام ولهذا فإن الثورة الحقيقية في نظر الكلاسيك تتمثل في السلع الاستهلاكية والاستثمارية أما النمو الاقتصادي فيقاس بالقدرة على زيادة السلع الحقيقية واهتموا اهتماماً خاصة بمشكلة النمو الاقتصادي في الأجل الطويل والادخار والاستثمار وتوازنهما والسبب في ذلك هو المشكلة التي تطرح حول تغيير قيمة النقود مع الزمن^(١).

إن للبنوك دور كبير في تحقيق التوازن النقدي داخل النظام الاقتصادي وذلك بإتباع البنوك سياسة فائدة منتظمة، ومراقبتها لحركة الأسعار لإجراء التعديلات المناسبة والضرورية في السعر النقدي بهدف تحقيق التوازن بينه وبين سعر الفائدة الحقيقي.

ولكن للنقود وظائف أخرى ديناميكية فهي لا تقف عند وظائفها الحياضية فقط وإنما تؤثر في النظام الاقتصادي من خلال تأثيرها في المستوى العام للأسعار وفي النشاط الاقتصادي.

^١ سامي، عبدالعزيز. (٢٠١٥). السياسة النقدية وأثرها على النمو الاقتصادي. القاهرة: دار الفكر العربي، ص. ٤٥-٤٧.

فكمية النقود وسرعة تداولها وإنفاقها ودرجة سيولة المصادر النقدية المختلفة تؤثر بصورة فعالة في الطلب على السلع والخدمات ومن ثم على المستوى العام للأسعار الذي ينعكس أثره على النشاط الاقتصادي، إذ أن التغييرات في كمية النقود تؤثر على الاستهلاك والإنتاج خاصة ومن ثم النشاط الاقتصادي بصورة عامة نتيجة الفائض أو النقص في كمية النقود اللازمة للحفاظ على استقرار القيمة الحقيقية للنقود ومن ثم على مستوى النشاط العام^(١٢).

يعد تحليل المؤشرات الاقتصادية الكلية مثل الناتج المحلي الإجمالي وعرض النقود وسرعة دورانها من أهم الأدوات لفهم ديناميكيات الاقتصاد الوطني، إذ يعكس الناتج المحلي الإجمالي مستوى النشاط الاقتصادي، بينما يمثل عرض النقود حجم السيولة المتاحة في الاقتصاد، وتوضح سرعة دوران النقود مدى كفاءة استخدام هذه السيولة في توليد الناتج.

جدول رقم ١: الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو، وعرض النقود وسرعة تداولها هلال الفترة الزمنية ٢٠١٢-٢٠٢٣.

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي GDP بالأسعار الجارية	معدل النمو السنوي %	عرض النقود بالمفهوم الضيق (m1)	معدل النمو السنوي %	سرعة دوران النقود
٢٠١٢	١١٢٥٩١.٠	-	٥٩,٢١٣.٧	-	١.٩٠
٢٠١٣	٩٥,٨٢٣.٣	-١٤.٩%	٦٤,٢٩٩.٤	٨.٦%	١.٤٩
٢٠١٤	٧٣,٠٠٠.٨	-٢٣.٨%	٦٦,٧٣٢.٧	٣.٨%	١.٠٩
٢٠١٥	٦٧,٢٨٩.١	-٧.٨%	٧٦,٧٨٣.٠	١٥.١%	٠.٨٨
٢٠١٦	٦٩,٣٩٦.١	٣.١%	٩٤,٦٠٩.٠	٢٣.٢%	٠.٧٣
٢٠١٧	٩٣,٦٠٥.٤	٣٤.٩%	١٠٩,٠٨٩.١	١٥.٣%	٠.٨٦
٢٠١٨	١٠٤,٦٧٣.٩	١١.٨%	١٠٨,٩١١.٧	-٠.٢%	٠.٩٦
٢٠١٩	٩٦,٨٣٥.٦	-٧.٥%	١٠٥,٥٦٨.٧	٣.١%	٠.٩٢
٢٠٢٠	٥٠,٣٦٤.٥٨	-٤٨.٠%	١٢٢,٩٥٠.٣	١٦.٥%	٠.٤١
٢٠٢١	١٩٣,٢٥٠	٢٨٣.٨%	٩٧,٣٣٥.٥	٢٠.٨%	١.٩٩
٢٠٢٢	٢٣٥,٥٥٠	٢١.٩%	١٠٧,٢٣٩.٢	١٠.٢%	٢.٢٠
٢٠٢٣	٣٠٣,٧٩٠.٠	٢٩.٠%	١٣٧,٩٩٤.٨	٢٨.٧%	٢.٢٠

^{١٢} العبيدي، عمر محمود، (٢٠١٨)، النقود والمؤسسات (البنوك)، ص، ١٤-١٥.

٢.٥٥	١٢.٩%	١٥٥,٨٥٠.٠	٣٠.٩%	٣٩٧,٥٦٤.٠	٢٠.٢٤
------	-------	-----------	-------	-----------	-------

مصرف ليبيا المركزي الكتيب الإحصائي ص ٣٦-٣٧.

النتائج المحلي الإجمالي ومعدل النمو:

في الفترة الممتدة بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠٢٤، أظهر الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية تقلبات واضحة تعكس طبيعة الاقتصاد الوطني وما مرّ به من صدمات وأزمات ثم انتعاشات لاحقة ففي السنوات الأولى (٢٠١٢-٢٠١٦)، سادت حالة من الانكماش الاقتصادي، حيث تراجعت معدلات النمو بشكل متتالٍ، إذ سجلت نسبة -١٤.٩٪ في عام ٢٠١٣، ثم -٢٣.٨٪ في عام ٢٠١٤، و-٧.٨٪ في عام ٢٠١٥، قبل أن يشهد الاقتصاد نمواً طفيفاً في عام ٢٠١٦ بنسبة ٣.١٪. هذه المرحلة يمكن وصفها بأنها فترة ركود ممتد، اتسمت بضعف القدرة الإنتاجية وتراجع النشاط الاقتصادي.

أما المرحلة التالية (٢٠١٧-٢٠١٩)، فقد اتسمت بالتذبذب بين النمو والانكماش، حيث ارتفع الناتج المحلي بنسبة ٣٤.٩٪ في عام ٢٠١٧، ثم بنسبة ١١.٨٪ في عام ٢٠١٨، قبل أن يعود إلى الانكماش في عام ٢٠١٩ بنسبة -٧.٥٪. هذا التذبذب يعكس حالة من عدم الاستقرار الاقتصادي، حيث لم يتمكن الاقتصاد من الحفاظ على وتيرة نمو مستدامة.

عام ٢٠٢٠ شكّل نقطة تحول سلبية حادة، إذ انخفض الناتج المحلي بنسبة -٤٨٪، وهو ما يعكس أزمة اقتصادية عميقة ربما ارتبطت بظروف داخلية وخارجية ضاغطة، أدت إلى تراجع كبير في النشاط الاقتصادي، غير أن هذه الأزمة تبعثها طفرة استثنائية في عام ٢٠٢١، حيث ارتفع الناتج المحلي بنسبة ٢٨٣.٨٪، وهو ما يمثل بداية مرحلة انتعاش قوي. واستمر هذا الاتجاه الإيجابي في السنوات اللاحقة، حيث سجل الاقتصاد نمواً بنسبة ٢١.٩٪ في ٢٠٢٢، و ٢٩٪ في ٢٠٢٣، و ٣٠.٩٪ في ٢٠٢٤.

يمكن القول إن الفترة الأولى (٢٠١٢-٢٠٢٠) مثلت مرحلة ركود وتراجع اقتصادي، بينما شكلت الفترة الثانية (٢٠٢١-٢٠٢٤) مرحلة انتعاش قوي واستعادة للنشاط الاقتصادي، حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بشكل ملحوظ وحقق معدلات نمو متواصلة، هذا التحول يعكس قدرة الاقتصاد على التعافي بعد الأزمات، ويبرز أهمية العوامل التي ساهمت في إعادة تنشيط الدورة الاقتصادية.

عرض النقود (M1) ومعدل نموه

شهد عرض النقود بالمفهوم الضيق (M1) خلال الفترة الممتدة من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠٢٤ اتجاهاً عاماً تصاعدياً، حيث ارتفع من نحو ٥٩,٢١٣.٧ مليون في عام ٢٠١٢ ليصل إلى ١٥٥,٨٥٠ مليون في عام ٢٠٢٤. هذا النمو يعكس توسعاً في السيولة النقدية المتاحة

داخل الاقتصاد، وهو ما يرتبط عادةً بالسياسات النقدية التوسعية أو بزيادة الطلب على النقود نتيجة لتوسع النشاط الاقتصادي. ومع ذلك، لم يكن هذا النمو مستقرًا بشكل كامل، إذ سجلت بعض السنوات معدلات نمو سلبية، مثل عام ٢٠١٨ بنسبة -٠.٢٪، وعام ٢٠١٩ بنسبة -٣.١٪، إضافة إلى عام ٢٠٢١ الذي شهد تراجعاً ملحوظاً بنسبة -٢٠.٨٪، هذه الفترات من الانكماش النقدي قد تعكس ضغوطاً اقتصادية أو سياسات نقدية تهدف إلى ضبط مستويات السيولة، أما في السنوات الأخرى، فقد كان النمو إيجابياً، وبلغ ذروته في عام ٢٠٢٣ بنسبة ٢٨.٧٪، وهو ما يشير إلى توسع كبير في حجم النقود المتداولة.

أما سرعة دوران النقود، فقد أظهرت مساراً مختلفاً، إذ انخفضت تدريجياً من ١.٩٠ في عام ٢٠١٢ إلى أدنى مستوى لها عند ٠.٤١ في عام ٢٠٢٠، وهو ما يعكس ضعفاً شديداً في قدرة السيولة النقدية على توليد الناتج المحلي الإجمالي. هذا التراجع المستمر في سرعة دوران النقود خلال الفترة (٢٠١٢-٢٠٢٠) يعكس حالة من الركود الاقتصادي، حيث لم تكن الزيادة في عرض النقود كافية لتحفيز النشاط الاقتصادي، غير أن الوضع تغير جذرياً ابتداءً من عام ٢٠٢١، حيث ارتفعت سرعة دوران النقود بشكل ملحوظ إلى ١.٩٩، ثم استقرت عند مستويات مرتفعة نسبياً بلغت ٢.٢٠ في عامي ٢٠٢٢ و٢٠٢٣، قبل أن تصل إلى ٢.٥٥ في عام ٢٠٢٤. هذا التحول يعكس عودة الثقة الاقتصادية وزيادة كفاءة استخدام النقود في توليد الناتج، وهو ما يتماشى مع الطفرة الكبيرة التي شهدتها الناتج المحلي الإجمالي في نفس الفترة.

وبذلك يمكن القول إن عرض النقود اتسم بنمو شبه مستمر مع بعض الانقطاعات، بينما شكلت سرعة دوران النقود مؤشراً أكثر حساسية لحالة الاقتصاد، حيث انخفضت بشكل واضح خلال سنوات الركود، ثم ارتفعت بقوة مع بداية مرحلة الانتعاش الاقتصادي بعد عام ٢٠٢١، هذا التباين يبرز أن السيولة النقدية وحدها لا تكفي لدفع النمو، بل إن فعاليتها تتوقف على مستوى النشاط الاقتصادي والثقة في الأسواق.

العلاقة بين السياسة النقدية والنمو الاقتصادي:

تتضح من خلال الجدول في أن التوسع في عرض النقود (M1) لا يؤدي بالضرورة إلى نمو اقتصادي ما لم تترافق معه زيادة في سرعة دوران النقود. ففي الفترة (٢٠١٢-٢٠٢٠) ارتفع عرض النقود بشكل مستمر، لكن الناتج المحلي الإجمالي ظل في حالة ركود أو انكماش، وهو ما يعكس ضعف فعالية السياسة النقدية في تحفيز النمو، أما ابتداءً من عام ٢٠٢١، فقد تزامن تحسن سرعة دوران النقود مع طفرة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي، مما يشير إلى أن السيولة النقدية أصبحت أكثر قدرة على توليد الناتج، بذلك يمكن القول إن السياسة النقدية تؤثر في النمو

الاقتصادي عبر قناتين أساسيتين: حجم السيولة المتاحة، وكفاءتها في التداول داخل الاقتصاد، حيث يمثل العامل الثاني المحدد الأهم لنجاح السياسات النقدية في دعم النمو. تطور السياسة النقدية في ليبيا:

يتطلب التقييم السليم لدور وفاعلية السياسة النقدية وتأثيرها في النشاط الاقتصادي معرفة البيئة الاقتصادية التي ترسم وتنفذ فيها هذه السياسة فهذه البيئة هي التي تحدد أهداف السياسة النقدية والمصرفية ونوع الأدوات التي تستخدمها والية عملها وانسب السبل لتحقيق الأهداف.

جدول رقم ٢: القاعدة النقدية والعوامل المؤثرة فيها الفترة ٢٠١٢ - ٢٠٢٤

السنوات	عملة لدي الأفراد	احتياطيات المصارف التجارية لدي المركزي			القاعدة النقدية
		نقدية في الصندوق	ودائع لدي المركزي	الإجمالي	
٢٠١٢	١٣,٣٩١.١	١,٤٣٣.٣	١٧,٩٩٠.٥	١,٤٨٦.٠	٣٤,٣٠٠.٩
٢٠١٣	١٣,٤١٩.٩	١,٦٢٢.٦	٢٠,١٦٥.٤	١,٦٧٨.٦	٣٦,٨٨٦.٥
٢٠١٤	١٧,١٧٤.٩	١,٦١٩.٩	١٧,١٢٢.٥	١,٨٣٢.٩	٣٨,١٣٠.٣
٢٠١٥	٢٣,٠٠٧.٣	٧٤٣.٦	١٦,٩٢٨.٨	١,٩٩٠.١	٤١,٩٢٦.٢
٢٠١٦	٢٧,١٠٣.٢	٥٩٤.٧	٢٥,٣٧٤.٢	٢,١٢٠.٢	٥٤,٥٩٧.٦
٢٠١٧	٣٠,٨٦٥.٢	٥٣٧.٨	٣٠,٨٠٥.٦	١,٥٢٩.١	٦٣,١٩٩.٩
٢٠١٨	٣٤,٧٣٢.٦	١,٥٧٣.٦	٢٣,٤٥٥.٦	٢٥,٠٢٩.٢	٦١,٤٠٠.٣
٢٠١٩	٣٦,٦٩١.٨	٢,٣٥٥.١	١٩,٤٥٤.٧	٢١,٨٠٩.٨	٦٠,٠٧٣.١
٢٠٢٠	٣٩,٧٣٢.٠	١,١٢٨.٩	٢٤,٢٤٥.٧	٢٥,٣٧٤.٦	٦٦,٥٣١.٨
٢٠٢١	٣١,٧٩٩.٨	٢,٧٧٥.١	٢٤,٧٥٩.٨	٢٧,٥٣٤.٩	٦٠,٨٦٩.٢
٢٠٢٢	٣١,٣٥٣.٤	٢,٠١٣.٢	٢٨,٩٤٩.٩	٣٠,٩٦٣.١	٦٤,٤٥٠.٥
٢٠٢٣	٤٣,١٥٤.٠	١,٩١٦.٠	٤٨,٨٧٠.٠	٥٠,٧٨٦.٠	٩٤,٨١٤.٢
٢٠٢٤	٤٨,٨٨٣.٤	١,٤٢١.٦	٤٩,٩٢٦.٤٠	٥١,٣٤٨.٠	٠١,١١١.٦

مصرف ليبيا المركزي الكتيب الإحصائي ١٦-١٧

من خلال الجدول رقم (٢) الذي يغطي الفترة الممتدة من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠٢٤، أظهرت القاعدة النقدية تطورات ملحوظة تعكس تفاعل مجموعة من العوامل النقدية والمالية. فقد ارتفعت القاعدة النقدية من نحو ٣٤,٣٠٠.٩ مليون في عام ٢٠١٢ لتصل إلى أكثر من ١٠١,١١١.٦ مليون في عام ٢٠٢٤، وهو ما يعكس توسعاً تدريجياً في حجم السيولة الأساسية

داخل الاقتصاد. هذا النمو لم يكن خطياً، بل تأثر بمكونات رئيسية مثل النقدية لدى الأفراد، واحتياطيات المصارف التجارية لدى البنك المركزي، إضافة إلى ودائع المؤسسات العامة. في السنوات الأولى (٢٠١٢-٢٠١٦)، كان التوسع النقدي مدفوعاً بزيادة النقدية المتداولة لدى الأفراد وارتفاع احتياطيات المصارف، حيث ارتفعت القاعدة النقدية بشكل ملحوظ من ٣٤.٣ مليار إلى ٥٤.٦ مليار. ابتداءً من عام ٢٠١٧ وحتى ٢٠١٩، استمر الاتجاه التصاعدي ولكن بوتيرة أبطأ، حيث لعبت ودائع المؤسسات العامة دوراً بارزاً في تكوين القاعدة النقدية، بينما تراجعت بعض مكونات الاحتياطيات. عام ٢٠٢٠ شهد ارتفاعاً جديداً في القاعدة النقدية إلى ٦٦.٥ مليار، نتيجة زيادة ودائع المصارف والمؤسسات العامة لدى المركزي.

أما الفترة (٢٠٢١-٢٠٢٤)، فقد اتسمت بتذبذب نسبي في بعض المكونات، حيث انخفضت النقدية لدى الأفراد في ٢٠٢١ مقارنة بالعام السابق، لكن ودائع المؤسسات العامة ارتفعت بشكل ملحوظ، مما حافظ على مستوى القاعدة النقدية عند حدود ٦٠.٨ مليار، ابتداءً من ٢٠٢٢، شهدت القاعدة النقدية نمواً متسارعاً، لتصل إلى ٩٤.٨ مليار في ٢٠٢٣، ثم إلى ١٠١.١ مليار في ٢٠٢٤، مدفوعة بزيادة كبيرة في ودائع المؤسسات العامة والنقدية لدى الأفراد.

يمكن القول إن القاعدة النقدية خلال هذه الفترة تأثرت بشكل رئيسي بعاملين: أولاً، النقدية المتداولة لدى الأفراد التي تعكس الطلب على السيولة النقدية المباشرة، وثانياً، ودائع المؤسسات العامة لدى البنك المركزي التي شكلت العنصر الأكثر ديناميكية في السنوات الأخيرة، هذا التفاعل بين المكونات يعكس دور السياسة النقدية في إدارة السيولة وضبط التوازن بين الاستقرار المالي ودعم النشاط الاقتصادي.

النتائج:

١- اتسمت القاعدة النقدية في ليبيا باتجاه تصاعدي عام، حيث ارتفعت من ٣٤.٣ مليار في ٢٠١٢ إلى أكثر من ١٠١ مليار في ٢٠٢٤، وهو ما يعكس توسعاً في السيولة الأساسية داخل الاقتصاد.

٢- شكلت السيولة النقدية لدى الأفراد عنصراً ثابتاً في تكوين القاعدة النقدية، لكنها لم تكن العامل الأكثر ديناميكية مقارنةً بودائع المؤسسات العامة التي ارتفعت بشكل ملحوظ خاصة بعد ٢٠١٨ وأسهمت في دفع القاعدة النقدية إلى مستويات أعلى.

٣- احتياطيات المصارف التجارية لدى البنك المركزي شهدت تذبذباً واضحاً، حيث انخفضت في بعض السنوات (٢٠١٥-٢٠١٧) ثم ارتفعت مجدداً، مما يعكس تغيرات في سياسات الإقراض والاحتياطيات.

- ٤- ودائع المؤسسات العامة لدى البنك المركزي كانت العامل الأكثر تأثيراً في نمو القاعدة النقدية خلال السنوات الأخيرة، حيث ارتفعت بشكل كبير في ٢٠٢٣ و ٢٠٢٤ وأسهمت في تحقيق قفزة في حجم القاعدة النقدية.
- ٥- أظهرت العلاقة بين السياسة النقدية والنمو الاقتصادي خلال الفترة المدروسة، أن توسع القاعدة النقدية لا ينعكس مباشرة على النمو إلا إذا ترافق مع تحسن في سرعة دوران النقود وكفاءة توظيف السيولة في النشاط الإنتاجي.

التوصيات:

- ١- ضرورة تعزيز استقلالية السياسة النقدية عن التأثيرات السياسية والمالية لضمان فعاليتها في تحقيق أهداف الاستقرار والنمو.
- ٢- تفعيل الأدوات النوعية للسياسة النقدية بشكل أكبر، عبر توجيه الائتمان نحو القطاعات الإنتاجية ذات الأولوية، بما يسهم في تحقيق نمو اقتصادي مستدام.
- ٣- تحسين كفاءة النظام المصرفي الليبي وتطوير قدراته بما يتماشى مع المعايير الدولية، لضمان قدرة أكبر على إدارة السيولة وتفعيل أدوات السياسة النقدية.
- ٤- تعزيز التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية، بحيث تعملان معاً لتحقيق التوازن الاقتصادي الداخلي والخارجي.
- ٥- التركيز على رفع سرعة دوران النقود من خلال تحفيز الاستثمار والإنتاج، إذ أن السيولة وحدها لا تكفي لتحقيق النمو ما لم تُوظف بكفاءة في النشاط الاقتصادي.

المراجع:

- ١ مصرف ليبيا المركزي النشرة الاقتصادية، اعداد مختلفة.
- ٢ إدريس، محمد، 2021، أبو ظبي السياسة النقدية، صندوق النقد العربي، ص ٢٢.
- ٣ العبيدي، عمر محمود، 2018، النقود والمؤسسات (البنوك)، ص ١٤-١٥.
- ٤ عبادة، إبراهيم عبد الحليم، 2011، "السياسة النقدية في أي نظام اقتصادي: المفاهيم والأهداف". مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، العدد ١٢، ص ٧٤٣-٧٦٠.
- ٥ بوزيدي، 2021، "السياسة النقدية بين النظرية الكلاسيكية والنظرية الكينزية". مجلة البحوث الاقتصادية، جامعة غرداية، الجزائر، ص ١٥-١٨.
- ٦ جعوتي، سمير، 2025، "السياسة النقدية وأدواتها من منظور الفكر الاقتصادي الإسلامي". مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد ١٠، العدد ٢، ص ١٢٩-١٤٨.

- ٧ الزقوز، محمد، 2015، السياسة النقدية وأثرها في الاستقرار الاقتصادي، الجزائر: دار النشر الجامعي، ص ٤٥.
- ٨ الكعبي، مليحة جبار عبد، 2022، "نظرية النمو غير المتوازن لهيرشمان وإمكانية تطبيقها لتحقيق التنمية الاقتصادية في العراق". مجلة الدراسات المستدامة، العدد ٤، ص ٣٠٠-٣١٥.
- ٩ نوري، مونية، 2023، أدوات السياسة لنقدية وفعاليتها في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية، جامعة باتنة الحاج لخضر، ص ١٥.
- ١٠ سامي، عبد العزيز، 2015، السياسة النقدية وأثرها على النمو الاقتصادي، القاهرة: دار الفكر العربي، ص ٤٥-٤٧.
- ١١ موضوع، "ما هو النمو الاقتصادي". موقع موضوع. تم الدخول في ٩ فبراير ٢٠٢٦ .
<https://mawdoo3.com>